

أكدوا أن تدخل خادم الحرمين للحد من الظاهرة يجسد حرصه على تماسك الأسرة السعودية مسؤولون ومشايخ القبائل: المبالغة في طلب الدييات أعاقت جهود الجهات الخيرية والحكومية



فهد بن سليم



عامر الغريير

المبالغة في الصلح في قضايا القتل بشكل عام وما يرافقه من إقامة مخيمات لتجمع تبرعات الدية لورثة القتيل. وأضاف « إن تدخل خادم الحرمين الشريفين للحد من هذه الظاهرة وتنظيم عملية جمع التبرعات لتوفير مبلغ الدية في حدود المعقول والمقبول يجسد حرصه حفظه الله على تماسك الأسرة السعودية ومنع ضعف النفوس من المتاجرة بالدماء».

وشدد وكيل إمارة منطقة تبوك على ضرورة تفعيل نشر ثقافة العفو والتسامح بين الناس وأساسه الديني والأجر العظيم المترتب على ذلك. وأكد أهمية تفعيل دور لجان إصلاح ذات البين في إمارات المناطق ليمثل الجهود مع أولياء الدم للعفو وتخفيف المطالبات بالحد المعقول.

ومن جانبه دعا شيخ شمل قبائل بني مغيد وبني نمار الشيخ علي بن سعد بن مفرح جميع القبائل وأهل الخير والإصلاح بأن يرفضوا رفضاً قاطعاً المغالاة في طلب الأموال لقاء التنازل عن القصاص وما يتبعه من تجمع للقبائل وإقامة المخيمات.

وقال « إن العفو والتسامح من شيم أهل مملكتنا الحبيبة وقيل ذلك ما بينه وبيننا الإسلامي الحنيف من فضل العاقين عن الناس وأخذ الأجر من الله سبحانه وتعالى دون

تبوك - واس :

تأكيد وكيل إمارة منطقة تبوك عامر بن محمد الغريير أن ظاهرة المغالاة في طلب الدييات من قبل ولي القتيل أو ورثته مقابل التنازل عن القصاص تشكل عبئاً كبيراً ليس على أولياء أمور المحكومين وأقربائهم فحسب بل وصل الأمر إلى القبيلة الأمر الذي أخرج الدية من إطارها ومقصدتها الشرعي.

ودعا ولي القتيل أو ورثته إلى أن يكون هدفهم من التنازل عن القصاص والعفو عن الجاني نيل الأجر والثوبة من الله تعالى في الدنيا والآخرة لا فتا النظر إلى أن الدية مقررة شرعاً ولكن ليست بهذه المبالغ التي وصل إلى الحد الذي لا يطلق.

وقال الغريير «إن المبالغة في طلب الدييات أعاقت جهود بعض الجهات الخيرية والحكومية مما دعا الكثيرين من القاصمين على الصلح بوصف هذه المطالبات بأنها متجاوزة بالدم بل إنها أعاقت جهودهم وأصبحت تشكل عبئاً وعائقاً أمام جهود الصلح التي يقوم بها الخيرون ولجان إصلاح ذات البين في بعض المناطق».

وتسود بموافقة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، حفظه الله، على الضوابط التي توصلت إليها اللجنة المشكلة لدراسة ظاهرة

غيره..

وأضاف (إذا أريد الإنسان أن يعفو فليجعل العفو من أجل رب السموات والأرض الذي يطلع على خائنة الأعين وما تخفي الصدور وسيعوضه الله خير الجزاء في الدنيا والآخرة».

وفي ذات السياق قال شيخ شمل قبائل قحطان وواحدة الشيخ فهد بن عبدالله بن سليم : إن الغلو والزيادة في مبالغ الدييات والتجمعات من أجل عقق الرقاب أمر لا نرضى به وهو من الأمور التي لا تبشر بالخير».

وأكد أن العفو الحق هو الذي يعفو لوجه الله تعالى ويقبل بالدية الشرعية ويحسب الأجر عند الله لأن ذلك هو الباقي للإنسان وليس العفو في طلب الملايين التي ترهق كاهل المعفو عنه وأسرته وجماعته.

وعبر عن ثقته في جميع

القبائل بأن يتبنوا ظاهرة المبالغات في الدييات والتجمعات واللوحات الإعلامية وأن يكون العفو شيمة وقبل ذلك لوجه الله سبحانه وتعالى.

وأكد شيخ قبيلة بني زيد في رجال ألمع بمنطقة عسير الشيخ يحيى بن سعد الحياثي نيذره ورفضه هذه الظاهرة الدخيلة والتي تصل إلى الغلو وأخذ الملايين بدون حق.

وأضاف « إن الله وعد من يعفو ويتسامح بالأجر العظيم فيه المؤمنون فأجر الدنيا ذاهب وزائل وما عند الله خير وأبقى».

وحذر الشيخ الحياثي من التفاخر والتباهي والتعالي في طلب الدية التي تصل إلى الملايين مشيراً إلى أن الدنيا تدور فقد يصبح من طلب وأصر على الملايين وإرهاب الناس مطلوب بنفس الملايين

وهنا يأتي التدم الذي لا يفيد. ولعل على أن مجتمعا السعودي بحمد الله لأزال بخير وأن الرجوع إلى الحق قضية حيث ضرب الكثير من الناس أروع الأمثلة في العفو والتسامح وعدم المطالبة بمبالغ طائلة أو استنفاذ القبائل مما يجعلهم دائما محط التقدير والإعجاب من المواطن والمسؤول إضافة إلى ما وعد الله به من أجر عظيم وسيكونون إن شاء الله من القوم المفلحين الذين يجدون عفوهم وتسامحهم دون مقابل فلا ونورا لهم في يوم لا ينفع فيه مال ولا بنون.

ورأى شيخ شمل قبيلة سلامان بني شهر أن طلب المبالغ المادية الباهضة لقاء التنازل عن القصاص أخذت منحني خطيرا لم تكن موجودة في عهد الأبياء والأجداد داعيا الجميع إلى النظر بجد فيما جاء به الإسلام من فضل اعتاق رقبة المسلم لوجه الله تعالى وأن يكون العفو والصفح نهجنا دائما في كل أمور حياتنا وتصرفاتنا وأن نكظم الغيظ والتسامح والعفو عن الناس هي قيم وشيم وقوة تبقى على جبين الإنسان وأسرته وسيرة عطره يتناقلها المجتمع من حين إلى آخر.

وكسان خادام الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - قد أصدر موافقته على ما انتهت إليه اللجنة المشكلة من وزارات الداخلية والعدل والشؤون الإسلامية والمالية والشؤون الاجتماعية والثقافة والإعلام ومؤسسة النقد العربي السعودي ورئاسة الاستخبارات العامة بشأن دراسة ظاهرة المبالغة في الصلح في قضايا القتل بشكل عام وما يرافقها من إقامة مخيمات لجمع تبرعات الدية لورثة القتيل.

ومن أهم التوصيات التي توصلت إليها اللجنة منع إقامة المخيمات واللوحات الإعلانية التي تعد لجمع التبرعات لذوي القاتل لدفعها إلى ورثة القتيل. كما أوصت بإنشاء لجان إصلاح ذات البين في جميع إمارات مناطق المملكة أسوة بما هو موجود في منطقتي الرياض ومكة المكرمة ويكون مقرها إمارة المنطقة ويجوز عند الحاجة إنشاء لجان في المحافظات تعمل على الإشراف على تنظيم اجتماعات لمظلي ذوي الشأن في التفاوض أو الصلح.

وشددت اللجنة على ضرورة منع القاتل أو ذويه من استخدام أي وسيلة إعلامية لجمع تبرعات لقيمة الصلح. وحددت اللجنة جملة من الضوابط لتنظيم عملية جمع المبالغ المالية للصلح في العفو عن القصاص.